- **שם המחקר**: תפיסות חינוכיות של מנהלי בתי ספר, מפקחים ומובילי מדיניות חינוכית בנוגע לשילוב בוגרים עם מוגבלות שכלית בעבודה במסגרות חינוכיות
- **שנה** : 2021
- **סוג** : מחקר
- **מס' קטלוגי** : 890-59-2018
- **שם החוקר:** ד"ר היידי פלביאן
- **רשות המחקר:** המחלקה לחינוך מיוחד, המכללה האקדמית אחוה

- **موضوع البحث: التصورات التربوية لمديري المدارس والمفتشين وقادة السياسة التربوية فيما يتعلق بدمج الخريجين ذوي المحدودية الذهنية في العمل في الأطر التربوية**
- **السنة**: 2021
- **رقم النموذج**: 890-59-2018
- **اسم الباحث:** د. هايدي فليين
- **السلطة المسؤولة عن البحث:** كلية التعليم الخاص-كلية أحفا الاكاديمية

ملخص البحث :

تم تمويل هذه البحث من قبل مؤسسة كرن شاليم وكلية أحفا الأكاديمية.

دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في نظام التعليم والمجتمع، هي عملية معقدة تمثل التصور/النظرة الاجتماعي للشركاء في المجتمع. هذا التصور يتغير ويتأثر بالعمليات الثقافية والاجتماعية التي تكون في كل مجتمع. ومن هنا جاءت الاختلافات في تنفيذ عمليات الاندماج بين الدول المختلفة. أضف الى ذلك، يتغير اندماج ذوي الاحتياجات الخاصة خلال سنوات حياتهم، من اندماجهم كطلاب في نظام التعليم ثم فيما بعد فيما يتعلق بدمجهم كبالغين في المجتمع. في كل فترة من فترات الحياة، تتنوع طرق تنفيذ عمليات الدمج، وتختلف بشكل أساسي حسب نوع المحدودية وعمر الأطفال / البالغين. في إسرائيل ، على سبيل المثال, وفقًا لقانون التربية الخاصة (2018) ، يرافق دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في نظام التعليم العديد من المهنيين الذين يركزون على عمليات التدريس والتعلم في مختلف المجالات, في نفس الوقت تشجيع اندماجهم الاجتماعي, مع ذلك, عندما يأتون للاندماج في المجتمع كبالغين من ذوي الاحتياجات الخاصة ، فإنهم يواجهون صعوبات مختلفة والتي ترجع بشكل رئيسي إلى حقيقة أنه على عكس فترة دراستهم في نظام التعليم, عمليات دمجهم في المجتمع ليست مؤسسة وواضحة لجميع الشركاء: في حين أن المهنيين المختلفين الذين يرافقونهم, على علم بالتحديات التي يوجهونها ويفعلون كل ما في وسعهم لدمجهم في المجتمع, بهذه العملية(عملية الدمج) أعضاء المجتمع من حولهم مع تصورات اجتماعية مختلفة في سياق دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأحيانًا لا يشعرون بأي التزام أخلاقي للمشاركة في هذه العملية. تعتبر عملية الاندماج الاجتماعي أكثر تعقيدًا عندما يتعلق الأمر بالبالغين ذوي المحدودية الذهنية التطورية، الذين درسوا في بعض الأحيان في بيئات التربية الخاصة المغلقة حتى سن 21 وبالتالي نادرًا ما تمت دعوتهم لتجارب الاندماج الاجتماعي(Lifshitz, 2020) , هذا وأكثر, الوصمات الاجتماعية المتعلقة بالخرجين مع احتياجات خاصة, تتسبب لناس كثر بالامتناع من دمجهم بالمجتمع وسوق العمل بشكل خاص (Petner-Arrey et al., 2015).

عملية دمج الخريجين من ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل والمجتمع سُرعت في السنوات الأخيرة في ضوء الدراسات المختلفة التي سلطت الضوء على مساهمة التوظيف في تحسين نوعية حياة الخريجين.

تحسن الذي يظهر بشكل رئيسي في استقلالية الخريجين من ذوي الاحتياجات الخاصة، علاقات اجتماعية طبيعية وشعور بالكفاءة (Reiter, 2016). نتيجة لذلك، بدأ في بلدان مختلفة حول العالم، وفي إسرائيل، تطوير برامج تدريب لتوظيف الخريجين ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام وللخريجين من ذوي المحدودية العقلية بشكل خاص (Trembath et al., 2010). ومع ذلك، فإن تطوير هذه البرامج التدريبية يعتمد على نظرة الشركة المندمجة والمهنيين، بخصوص السؤال اين حسب رأيكم الاندماج الأفضل وما الملائم أكثر للخريجين مع محدودية عقلية. هذا النهج يتعارض مع النهج الإنساني (Reiter, 2008) وفقًا لها يجب على الخريجين أنفسهم معرفة أهدافهم والمكان الذي يفضلون العمل فيه وبعد ذلك التحقق من البرنامج التدريبي الذي يناسبهم.

وفق قانون التربية الخاصة وقانون الدمج والاحتواء، الأطفال الذين صنفوا من ذوي الاحتياجات الخاصة، يتعلموا في جهاز التعليم في الأطر التي يتلقون فيها الدعم التعليمي الذي يحتاجون إليه في نفس الوقت دمجهم قدر الامكان في الأطر التعليمية والتربوية الأكثر شمولاً. على الرغم من الرسالة الواضحة التي يتلقونها هم وزملائهم؛ أن يتم دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، عند انهاء تعلمهم بالأطر التعليمية في سن 21، ينقطع التواصل مع السلك التعليمي. بينما تهتم وزارة الرفاه بإعدادهم للعمل في أطر مختلفة، لا تُتاح لهم الفرصة بشكل واضح للاندماج كموظفين في نظام التعليم الذي درسوا فيه كل هذه السنوات. أكثر من ذلك، على الرغم من قانون المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في إسرائيل התשנ"ח-1988. يسمح للخريجين من ذوي الاحتياجات الخاصة المهتمين بالعمل في نظام التعليم بالقيام بذلك، من النادر أن يندمج أي منهم في هذا النظام كموظف بدوام كامل. في ظل حقيقة أن أسباب غياب الخريجين من ذوي الاحتياجات، الخاصة عن جهاز التعليم غير معروفة بالتأكيد، كان الهدف الأساسي من هذا البحث الاولي هو فحص الموضوع من منظور القادة في تنفيذ عمليات الاندماج في جهاز التعليم الإسرائيلي. تركزت أهداف الدراسة على فهم مواقف وتصورات المشاركين فيما يتعلق بدمج البالغين ذوي المحدودية الذهنية كأعضاء هيئة التدريس في المدارس ورياض الأطفال، في نفس الوقت مع فهم احتياجات المربين، صناع القرار والقادة في تنفيذ سياسة التكامل في سياق تطوير وتنفيذ عمليات التكامل للبالغين ذوي الإعاقات الذهنية كعاملين في المدارس ورياض الأطفال. فهم هذه المواقف ضروري كأساس لعرض فرص العمل في نظام التعليم للخريجين مع محدودية عقلية واستفسار أولي عما إذا كانوا مهتمين بالاندماج بالنظام التعليمي.

تم جمع البيانات في هذا البحث عن طريق مقابلات فردية متعمقة شبه مبنية شارك فيها 75 قائدًا لتطبيق سياسة الدمج والاحتواء في إسرائيل، منهم 15 مديري مدارس, 15 مؤهلين للإدارة المدارس, 15 عامل اجتماعي الذين يرافقون بعملهم خريجين من ذوي الاحتياجات الخاصة,15 مديري جمعيات أو مديري نزل للخريجين مع احتياجات خاصة و15 من مدراء أقسام التربية من مختلف البلدات في إسرائيل. بعد تحليل محتوى متعمق قام به باحثتان منفصلتان، تم تحديد ثماني فئات للتعلم على الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز عمليات دمج الخريجين مع محدودية ذهنية في نظام التعليم. تناولت هذه الفئات الثمانية المجالات التالية: درجة المعرفة للذين تمت مقابلتهم مع الأطفال أو البالغين من ذوي المحدودية العقلية؛ تصور لأهداف دمج الطلاب مع محدودية عقلية في جهاز التعليم في إسرائيل؛ مواقف المشاركين نحو اندماج الخريجين مع ذوي المحدودية العقلية في نظام التعليم؛ فهم فوائد دمج الخريجين مع محدودية ذهنية في

نظام التعليم؛ فهم سلبيات دمج الخريجين مع محدودية ذهنية في نظام التعليم؛ اختيار الوظائف في نظام التعليم لغرض دمج وتوظيف الخريجين مع محدودية ذهنية؛ الشروط اللازمة لدمج الخريجين مع محدودية ذهنية في جهاز التعليم؛ العوامل الأساسية في تحديد اندماج الخريجين مع محدودية ذهنية في نظام التعليم ؛ كما ذكر أعلاه ، كان الهدف الرئيسي من البحث هو دراسة تصور القادة لتنفيذ سياسة التعليم في دمج الخريجين مع محدودية ذهنية في نظام التعليم, وهذا من اجل تطوير مرحلة دمجهم بالمستقبل. يتضح من إجابات جميع المشاركين في هذا البحث أنه على الرغم من معرفتهم بقانون الاندماج، قانون تسهيل الوصول وقانون المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي محدودات في إسرائيل، هم لم يتصوروا انه فعلا يمكن دمج الخريجين مع محدودية ذهنية في نظام التعليم. مع ذلك، بعد المقابلات اتفقوا على أن عمليات الدمج هذه ضرورية في مجتمع إنساني، لكن يجب دعم هذه العمليات بالميزانية المناسبة والتوجيه المهني للخريجين والجمهور المدرسي المندمج.

- للمحتوى الكامل للمحقر الملا باتر القرن
- لمقاجر محقري قرن سلم
- لمقاجر كلي المحقر سل قرن سلم